حول تنمية البلاد النامية بعد الأزمة المالية

بقلم أ. رشيد أبو ثور

مقدمة

في يوم ١٥ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٨ – تفجرت الأزمة المالية العالمية بانهيار بنك "ليمان برازيرس" – أحد أكـــبر البنوك الأمريكية –، فانخفضت أسعار أسهم ٥ آلاف شركة أمريكية خلال يوم واحد بما يزيد على ٤,٥ % ، ممـــا أحدث فزعا هائلاً في أسواق المال الأمريكية والعالمية. وكانت انطلاقة الأزمة المالية التي لم يشهد لها التاريخ المعاصـــر مثيلا منذ الكساد الكبير لسنة ١٩٢٩.

ومن المعلوم أن الدول النامية لم يكن لها أي يد في هذه الأزمة المالية لكن هذه الأزمة تحولت إلى كارثة إنسانية في بالنسبة لهذه الدول .وهذا ما أكده يورغن كايزر منسق الدراسة التي قامـــت بهـــا المنظمـــة الألمانيـــة للمعونـــات المالية (إرلاسيارديي إي) ونشرت نتائجها في ألمانيا الجمعة ٢٠ /٢/ ٢٠٠٩ ، قائلا أنه كان للأزمة الاقتصادية العالمية آثار مأساوية على القطاعات الاقتصادية لكثير من الدول النامية .وأوضح أن دولا مثل رواندا ومالي والسودان وإثيوبيا أوشكت على أن توضع في خانة العجز عن الوفاء باستحقاقات الديون، حيث إنه ليس أمامها إلا الحـــصول علـــى قروض أخرى بفوائد عالية.

وقال الاقتصادي الماليزي مارتن خور ، المدير التنفيذي لمنظمة مركز الجنوب ، وهو منظمة حكومية مقرها جنيف وتضم ٥١ دولة نامية ، أن الدول النامية تتعرض لأضرار ومتاعب كبيرة لاسيما في ظل تراجع الدخل القومي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة تقريبا . وأشار إلى أنه يتوقع تراجع اقتصاد تلك الدول بنسبة تتراوح بين ٨,٣% و١,٦% في المائة خلال تلك السنة .

وإن دلت هذه الأزمة المالية عن شيء بالنسبة للدول النامية ، فإنما تدل على أن إتباع النظام التنموي الذي تحدده لها المؤسسات المالية الغربية ، لن يزيدها إلا ضعفا وعجزا وكوارث ، وأن التنمية التي تمر عبر القروض وبرامج التقويم الهيكلي التي تفرضها المؤسسات المالية المانحة للقروض ، التي ليست بالمناسبة مؤسسات خيرية، ما هي إلا الوجه الآخر للاستعمار ، فلقد كانت البرامج وستضل ، وسيلة لاستتراف ثروات هذه الدول المستضعفة ، التي أدت ما اقترضـــته أضعافا مضاعفة من خلال أداء فوائد الديون ، دون أن يتقلص أصل الدين. وهذا ما يؤكده سيرج لاتوش بقولـــه : "

إن وعود الغرب بالثروة والإخاء قد تحولت بشكل واضح إلى فقر واجتثاث وتخلف ، ليس بشكل عابر وإنما بـــشكل نهائي.[١]

وخلاصة القول أن المشكل الأساس هو في النظام المالي والاقتصادي المعتمد عالميا ، ولا يمكن لهذا النظام الـــذي أنتج الأزمة ، أن يكون هو نفسه منطلقا للحل ، ويكفي أن نعود إلى الماضي لنقف على أهداف مـــشروع التنميـــة الذي فرض على الدول النامية ، بمقاصده وتداعياته الاقتصادية والثقافية كذلك.

التنمية استعمار جديد

"عندما تختزل العقلية المهيمنة العلاقة بين الثقافات في البعد الاقتصادي لنتائج هذه العلاقات، فإنها تعتـــبر بـــشكل طبيعي أن حل مشكل العالم الثالث، الذي سمي بـــ" التخلف"، ليس إلا قضية تقنية، ويمكن بالتالي حلـــها بـــأدوات تقنية. لذا، يجب أن يتولى الخبراء ووصفاتهم، هذه القضية وبشكل لا رجعة فيه؛ وكل فشل جديد، ســـيتعامل معـــه باعتباره مشكلا تقنيا جديدا، مما سيستدعي تقنيات جديدة".[٢]

إن الهدف الوحيد للرأسمالية التي لا تتعامل مع الإنسان إلا بصفته مستهلكا أو منتجا هو "تحقيق نماء مستمر وتوفير قوة تحمي هذا المسار؛ ولن يتم النماء المستمر إلا بتوجيه دائم للحاجيات لدى المستهلك، غير أن ازدياد الحاجيـــات يؤدي حتما إلى تناقص مطرد في الموارد [٣]. فكان لابد من الاستعمار لتوفير هذه الموارد، واليد العاملة بأبخس الأثمان، وفتح أسواق جديدة بأغلى أسعار ممكنة. وبعد استقلال الدول المستعمرة، اعتمد الغرب، تحت ذريعـــة التنميـــة [٤]، القروض وبرامج التقويم الهيكلي، لإجهاض أية محاولة لنهضتها أو انعتاقها بشكل فعلي.

ولما كان لابد من الجلاء العسكري والإداري المباشر عن البلاد المحتلة، أطلق عليها الغرب مصطلح "البلاد النامية" ومنح لنفسه حق تنميتها. "ولم تكن عملية التنمية هذه، إلا مواصلة وإدامة للاستعمار. [٥] يقول جـــان كريـــستوف روفان Jean Christophe Rufin بهذا الخصوص:" لقد ساد منذ الاستقلال بين الشمال والجنوب شـــكل من العلاقات تتميز، على الأقل في الخطب، بطموح ورغبة في التنمية (..) لكن هذا المنطق التنموي يميل الآن، شـــيئا فشيئا، إلى فسح المجال لمنطق الاستغلال (..) إن ما تفرضه المؤسسات المالية الدولية على اقتصاديات البلاد غير النامية، من فتح للأسواق ، ليفسح المجال لتستثمر أموال الشمال في القطاعات ذات المردودية العالية، في حين تترك القطاعات المفلسة على كاهل الحكومات المحلية التي تعوزها الإمكانات باطراد. [٦]

فرض التوزيع العالمي للشغل

فعوض أن يساهم الغرب، مثل ما فعلت أمريكا مع أوروبا من خلال مشروع مارشال [٧]، في تنمية البلاد الـــتي استنزف خيراتها وأصابها بعطل بنيوي مستديم [٨]، فرض عليها مهمة محددة ضمن التوزيع العـــالمي للعمـــل. "ذلـــك التوزيع الذي ما كان له أن يتم بشكل اختياري، لو أن النظام الاستعماري لم يفرضه بقوة الحديـــد والنـــار تـــارة، وبالتخويف والإغراء تارة أخرى" [٩]. وهكذا تحول الجنوب إلى منتج لكماليات الغرب أو محتضن، مثلا، للصناعات الكيميائية الخطيرة التي تذر على الغرب الأرباح وتترك لأبناء الجنوب المخاطر، مثل ما حصل في مدينة بوبال الهندية. [١٠]

يقول وادن بيلو Walden Bello [١١] مؤلف كتاب عن التقويم الهيكلي سنة ١٩٩٤: "تهدف برامج التقـــويم الهيكلي إلى وضع حد للنمو الاقتصادي الذي حققته دول العالم الثالث بـــين ١٩٥٠ و١٩٨٠؛ لقـــد حققـــت دول الجنوب نسبة نماء جد مرتفعة، كما كللت نضالاتها التحررية بنجاح واضح، مما حدا بها إلى إجراء مشاورات فيمـــا بينها أسفرت عن مناداتها بنظام اقتصادي جديد يضمن توزيعا عادلا لكافة الثروات. و لم يكن لدول الشمال أن تقبل بهذا الأمر، وتقرر إخضاع دول العالم الثالث، وخاصة بعد وصول "ريغـــان" إلى الـــسلطة في الولايـــات المتحـــدة. واعتمدت برامج التقويم الهيكلي من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وسيلة للعمل." [١٢]

مآسي التنمية

تضاعف الدخل العالمي في النصف الأخير من القرن ٢٠ ، ٧ مرات ، ومتوسط الدخل النظري ٣ مرات. غير أنه بين ١٩٦٠ و ١٩٩٥ ارتفع نصيب الـــ ٢٠ % الأكثر غنى من هذا الدخل مـــن٧٠ % إلى ٨٦ % ، في حـــين تراجع نصيب الـــ ٢٠ % الأكثر فقرا من ٢،٣ % إلى ١،٣ % ؛ وزاد عدد الذين يعيشون في الفقر المدقع خـــلال الثمانينات بـــ ١٠٠ مليون نسمة .

في سنة ١٩٩٣ نشر جيمس بيتراس James Petras تقريراً [١٣] حول التنمية في دولة تايلاند بـــين ١٩٦٠ و ١٩٩٠، أكد فيه أن "النمو الاقتصادي يقوم على قمع العمال، والاستغلال البدائي لأصـــحاب الأرض، وإخـــضاع النساء والأطفال لشروط عمل قاسية، بما فيها السياحة الجنسية." وأضاف أن " مليوني سائح قدموا إلى تايلاند ســـنة ١٩٨٠ وصرفوا ٧٠٠ مليون دولار. وفي سنة ١٩٨٦ كان عددهم قد بلغ ثلاث ملايين سائح، تركـــوا في الـــبلاد

١٥٠٠ مليون دولار. وفي سنة ١٩٩٠ صرف ٥ مليون سائح : ٤٥٠٠ مليون دولار. وفي سنة ١٩٩٣ كان تجـــارة الجنس تذر على البلاد حوالي ١٠ % من إنتاجها الوطني الخام."

ويمثل النساء اللواتي لهن صلة بتجارة الجنس، واللائي يقدر عددهن بمليوني باغيـــة، ٨٠٠ ٠٠٠ منـــهن تتـــراوح أعمارهن بين ١٠ و ١٦ سنة، ١٣ % من القوة العاملة بالبلاد.

ويتهم جيمس بيتراس البنك الدولي بهذا الخصوص، لوضعه سنة ١٩٧٥، برنامجا وطنيا لتنمية الـــسياحة يـــشمل حتى السياحة الجنسية.

نشير بهذا الصدد إلى أنه لأول مرة في التاريخ يقترن ارتفاع مؤشر التنمية ـــ عن طريق المضاربات المالية خاصة ـــ ليس بإيجاد فرص للعمل، بل على العكس من ذلك، بالتقليص من مناصب الشغل؛ وهذا يعود إلى سببين:

أ ـــ إن معظم هذه المبالغ المالية الخيالية لا يتم استثمارها في مجالات مرتبطة بالإنتاج، إنما فقط في المضاربات المالية بالبورصات الدولية التي تحولت إلى "كازينوهات" مقامرة حيث يُراهن على قيم خيالية، لا صلة لها بأي إنتاج مادي؛ غير أن استثمار الأموال في المضاربات يدر من الأرباح أضعاف ما يمكن أن يُجنى من الاستثمار في مجالات الإنتـــاج الحقيقية. (١٤)

ب ـــ أصبح ارتفاع القيم في البورصة مرتبط بشكل واضح بإلغاء مناصب الشغل، فكلما قلصت مؤسسة عـــدد عمالها وموظفها، كلما ارتفعت قيمتها في البورصة لأنها ستصير، بالنسبة للمساهمين، مربحة أكثر؛ "لقد تحول إلغـــاء مناصب الشغل إلى الأسلوب الأكثر تداولا في التسيير، وإلى العنصر التقويمي الأكثر ضـــمانة، وإلى مـــصدر أولـــوي لخفض النفقات، وإلى عامل أساسي للربح." (١٥)

وتجدر الإشارة إلى أن الثورة المعلوماتية المعاصرة سهلت مأمورية المضاربين بشكل رهيب، حيث يكفيهم بعـــض أجهزة الحاسب الآلي والهاتف، وعدد محدود من الموظفين، ليتسنى لهم التعامل طيلة اليوم والليلة مع كـــل بورصـــات العالم.

ج ـــ تحرير النشاط الاقتصادي من الخضوع لمسطرة قانونية ثابتة وموحدة مما يفسح المجال لكل لون من أنـــواع المنافسة، كما يحرم المستخدَمين من أي ملاذ قانوني يقيهم استغلال أرباب العمل، فالكل يخـــضع لقـــانون العـــرض والطلب.

د ـــ نقل الصناعة والمعامل إلى البلاد ذات اليد العاملة الرخيصة، بغية مواجهة المنافسة الدوليـــة، والاســـتفادة في نفس الوقت من العقول والبنية التحتية المحليين.

التسليح عوض التنمية

يصرف سنويا على التسلح حوالي ٨٢٠ مليار دولار، رغم اتفاقيات نزع التـــسلح. والـــدول الأكثـــر حاجـــة للاستثمار في التنمية هي التي تخصص أكثر نسبة من ميزانيتها للتسلح. وتصرف الدول النامية من هذا المبلـــغ حـــوالي ١٢٥ مليار دولار حسب إحصائيات ١٩٩٤؛ وتكفي ١٦ % من هذا المبلغ لتوفير الحد الأدنى لكـــل النـــاس مـــن التلقيح والعلاج والطعام والتعليم. ـــ فريديركو ميور ـــ.

هيمنة الاقتصادي على السياسي

قال بطرس غالي حين قال: "إن الدول لم تعد تمسك واقعيا بالسلطة العالمية؛ لقد أدت العولمة، حقـــا، إلى بـــروز سلط جديدة تعلو فوق هياكل الدول." (١٦)

يقول Edouard Gold Smith: "ليست الشركات العابرة للقارات مسؤولة إلا أمام مساهميها، فليست إلا آلة لتنمية أرباحهم، غير أنها تملك القدرة على إجبار كل حكومة إذا اقتضى الحال، على الدفاع عن مصالحها، ولـــو كان ذلك ضد مصالح الشعب الذي انتخب تلك الحكومة." وأضاف، متحدثا عن أمريكا اللاتينية: "إذا وصـــلت إلى السلطة في أمريكا اللاتينية، حكومة غير مناسبة للمصالح الغربية، تتخذ كل الإجراءات في واشنطن لإسقاطها: في سنة ١٩٥٤ دبرت الولايات المتحدة انقلابا عسكريا في كواطيمالا، ضد حكومة "جاكوب أربينس" الذي أمم مـــزارع للموز ، تابعة لمؤسسة أمريكية؛ وأعادت الكرة سنة ١٩٦٢ ضد فيديل كاسترو، حيث قامت بعملية إنزال في خلـــيج الخنازير؛ ثم ضد البرازيل، عندما عزم الرئيس "جواوو جولارت" على القيام بإصلاح زراعـــي ومراقبـــة تـــصرفات الشركات المتعددة الجنسية الأمريكية، ثم ضد جمهورية الدومينيك سنة ١٩٦٥، وكذلك ضد الـــرئيس "ســـلفادور أليندي" سنة ١٩٧٣، ثم في نيكاراكوا السندينية، وبعدها ضد جرينادا، وفي سنة ١٩٨٩، ضد باناما." (١٧)

يقول جاك ديكورنوا Jaques Décornoy متحدثا عن التطور الذي حصل في مسار الرأسماليـــة: "يتعلـــق الأمر بانتقال السلطات الوطنية، ليس إلى محافل دولية أعلى، لكن إلى قوات خاصة، لا يمكن لمصالحها الدولية ـــ وهي بالضرورة قصيرة الأمد ـــ إلا أن تصطدم مع ضرورة تنمية مستمرة، موزعة بشكل عادل ومقررة ديمقراطيا ومقبولـــة بيئيا. وهذا تناقض مثقل بالتهديدات وينذر بالحروب" (١٨). ويضيف: "لقد قلصت العولمة، الاســـتقلالية الاقتـــصادية للدول: لقد قلصت حركية رؤوس الأموال من تأثيرهم على نسبة الفائدة والصرف، كما حدّت مرونـــة الـــشركات

المتعددة الجنسية، من إمكانية الدول في التحكم في الحجم والتوزيع الجغرافي للاستــثمار. ثم إن الحركية الدولية لليــد العالمية التقنية المتخصصة قد جعلت من وضع ضريبة تدريجية على الدخل والثروة والمحافظة على المصاريف العموميــة أمرا جد صعب." (١٩)

ويقول فيليب انجيلار Philippe Engelhard: "إنها ــ أي الشركات العابرة للقارات ــ لا تبالي بالــدول ولا بالحدود. وتنتهي الإيديولوجية القائلة بـــ "التنظيم من خلال السوق" إلى تدمير الفكرة التي تدافع عنــها، لأنهــا تركز بين أيدي قليلة جزءا هاما من الاقتصاد العالمي.(...) فالمفروض أن ينذرنا كونُ الشركات المتعددة الجنسية تهيمن مباشرة، أو بشكل غير مباشر، على ثلث هام من الإنتاج العالمي.

وقد لا يتورع حاكم في شن حرب خارجية تعصف بأرواح مواطنيه وغيرهــم* لتنــشيط صــناعة الأســلحة وتجارتها.يقول Alain Arnaud متحدثا عن عهد الرئيس الأمريكي "ريجان" :" وهكذا عادت أمريكا إلى نظــام تنمية عفا عنه الزمن، لكن معالمه بارزة بشكل جلي، وتتمثل هذه الإيديولوجية الاحترابية في حملة أخلاقيــة تهذيبيــة و"ثورة" محافظة وتدخل عسكري (نيكاركوا، لبنان، جرينادا، وليبيا)."

ويقول مشيل برتراند عضو المجلس الموحد لمفتشي الأمم المتحدة: "لا يمكن حل المشاكل الأساسية المتعلقة بــالأمن والاقتصاد إلا بتغيير جذري للمؤسسات الوطنية والدولية... والأمر ملح لأننا في مرحلة تصاعد المخاطر... والكــل يعلم أن العالم الآن تقوده أقلية لا تخضع لأية رقابة ديموقراطية، وهي في نفس الوقت غير قادرة علــى إيجــاد حــل للمشاكل القائمة... ثم إن السياسات الوطنية في مجالي الاقتصاد والأمن، تخضع لاعتبارات انتخابية قــصيرة المــدى، ولتصور ضيق للمصلحة الوطنية." (٢٠)

أهمية البعد الثقافي

يقول فيلب أنجلار :"للثقافة بصفتها عامل تماسك وانسجام دور أساسي في التنمية (...) وليــست الــصعوبات التنموية التي تجدها بعض الدول، بغريبة عن الصدمة الثقافية التي تلقتها." (الإنسان العالمي). وتعتبر القارة الإفريقيــة الأكثر من تعرض للتدمير الثقافي، مما يفسر أن إنتاجها لا يساوي إلا ١،٢% من الإنتاج العالمي، وأن إنتاج إفريقيا ما وراء الصحراء لا يتجاوز إنتاج بلجيكا أو هولندا. (نفس المرجع ص١٢٤)

* في المنطق العلماني الذي يقصي كل القيم من قاموس تعامله، لا تهم أرواح الآخرين ولو سقطت بغزارة ما دامت تخدم المصلحة الانتخابية للرئيس .

ولا شك أن للبث التليفزيوني العابر للقارات دورا خطيرا في هذا المجال، حيث يستهدف إخضاع العـــالم أجمـــع لثقافة واحدة، ثقافة اللذة والمنفعة التي لا تراعي قيما ولا أخلاقا ولا أي اعتبار إنساني خارج المنطق التجاري الصرف، الذي يستبيح كل محذور من أجل الحصول على اللذة وتحقيق المصلحة.

ولعل العالم الإسلامي أكثر من عانى من هذه المعركة الشاملة، فلا زال رغم عدد ساكنته الـــذي يفـــوق خمـــس البشرية، يعاني من التفرقة والخلافات الحدودية والتخلف والمديونية والعجز على توفير قوته وحماية نفسه واســـترجاع مقدساته.

و إذا كانت عملية الإخضاع الثقافي قد تمت إبان الهيمنة الاستعمارية المباشرة على رقعة جغرافية محددة، فإنهـــا تتم اليوم على امتداد المعمور، مستهدفة تحويل البشر إلى مجرد أرقام صماء في معامل الإنتاج وأسواق الاستهلاك، بعيدا عن أية قيم أو اعتبارات دينية أو أخلاقية أو إنسانية، أو حتى قومية. وهذا ما عبر عنه أحد خبراء التنميـــة بـــشكل صريح، حين قال:" لا تنسجم التنمية الاقتصادية للبلاد غير النامية مع تمـــسك مـــواطني هـــذه الـــبلاد بالعـــادات والممارسات التقليدية. وتعتبر القطيعة مع هذه العادات والتقاليد، شرطا أوليا للتقدم الاقتصادي. يجب إحداث تغـــيير جذري في كل المؤسسات والسلوكيات الاجتماعية والثقافية والدينية، ليتسنى بالتالي تغيير الوضع النفسي لدى الناس وأسلوب حياتهم." [٢١]

"ونحن نذهب كما قال د.عبد الوهاب المسيري رحمه الله، إلى أن النظام العالمي الجديد إن هو إلا تدويل للمنظومة المعرفية و الأخلاقية العلمانية ومحاولة لأن تتغلغل هذه المنظومة وتتبدى في كل أشكال الحياة ومـــستوياتها، في كافـــة أرجاء العالم، ابتداء من البنية التحتية التي يعاد صياغتها لتصبح جزءا من النظام الآلي الطبيعي، وانتهاء بـــالفرد الـــذي يأكل الهامبورجر، ويرقص الديسكو ويحب طرزان ورامبو، ومن ثم يمكنه أن يتكيف مع النظام ويصبح جزءا لا يتجزأ من الآلة العالمية الطبيعية." [٢٢]

يقول "هوك جوفونيل" Hugues Jouvenel [٢٣]: إن للنمو والنهضة الاقتصادية صلة كـــبيرة بالعوامـــل الثقافية والاجتماعية التي تختلف من جهة لأخرى." [٢٤] لذا ينصح"إنياسي ســـاش" Ignacy Sachs [٢٥] دول الجنوب قائلا: "لقد صار بديهيا أن دول الجنوب لن تستطيع النهوض بنقل نماذج الشمال(...) وعوض أن تنخـــدع بوجود حداثة عالمية، يجب عليها أن تقيم مشاريعها بشكل يتناسب مع محيطها الثقـــافي والاجتمـــاعي والاقتـــصادي والبيئي." [٢٦]

ثم إن الغرب يسعى كما مر معنا، إلى بسط ثقافته العلمانية على العالمين، وقد نجح إلى حـــد كـــبير في ســـلب الإنسان، وخاصة الغربي، إنسانيته، بعد ما سلخه عن القيم التي تميزه عن غيره من الموجودات، و لم يمنحـــه إلا ثقافـــة "الآنية" التي تجعله لا يفكر إلا في اللحظة التي يعيش فيها. ولاشك في أن تكون لثقافة "اللحظة" عواقـــب وخيمـــة، تتجلى بوضوح سافر في قضية البيئة.

التنمية مدخل لضرب البنية الثقافية

وهكذا أضحى مشروع التنمية أسلوبا جديدا لمواصلة الإجهاز على المقومات المادية لبلاد الجنوب، بـــل وحـــتى المعنوية، كما عبر عن ذلك أحد خبراء التنمية بشكل صريح، حين قال:" لا تنسجم التنمية الاقتصادية للبلاد غـــير النامية مع تمسك مواطني هذه البلاد بالعادات والممارسات التقليدية. وتعتبر القطيعة مع هذه العادات والتقاليد، شرطا أوليا للتقدم الاقتصادي. يجب إحداث تغيير جذري في كل المؤسسات والسلوكيات الاجتماعية والثقافية والدينيـــة، ليتسنى بالتالي تغيير الوضع النفسي لدى الناس وأسلوب حياتهم." (٢٧)

البيئة

" تنذر المعلومات العلمية حول البيئة بأن النموذج الغربي للتنمية وما خلفه من أضرار التلوث المختلفة قد تجـــاوز الحد الذي يمكن أن يتحمله الغلاف الحيوي للأرض." (٢٨)

"يقول علم البيئة، بأن المعلومات حول هذا الموضوع، تنذر بأن النموذج الغربي للتنمية وما خلفه مـــن أضـــرار التلوث المختلفة، قد تجاوز الحد الذي يمكن أن يتحمله الغلاف الحيوي للكرة الأرضية." (٢٨)

ويقول عالم المستقبليات الدكتور المهدي المنجرة : "تتمثل أزمتنا في غياب القصدية والغائية عن سلوكنا وحركتنا وفعلنا.و السبب في ذلك أننا لا تنصرف بملك إرادتنا و لم نبدع وفق رغباتنا وحاجاتنا.إننا نعيش تحت وطأة العولمـــة التي تفرض عاينا نموذجها باسم العولمة... فإذا كان الغرب قد ساهم في تنمية العالم على الصعيد المادي فإن حداثـــة اليابان تشهد على ضرورة التمييز بين الحداثة والتغريب.وتتجلى إشكالية القرن ٢١ في إبراز دور التنـــوع الثقـــافي في عالم تعددي يتطلب فيه البقاء تصفية كل أشكال الهيمنة.إن هذا الفهم الواعي للحداثة يجعلنا نرفض المشروع التغريبي الذي يفرض علينا باسم الحداثة كخيار وحيد للتحديث؛ و لم يفرض الغرب على الشعوب الأخرى محاكاة نموذجـــه فحسب، بل إنه أعطى لنفسه حق تحديد كيفية هذه المحاكاة نفسها.إن الغطرسة لا تكمن في العلم في حد ذاته، بل في النسيج الثقافي الذي يرعى ذلك العلم. إن الأوروبي عاجز عن القيام بالتواصل الثقافي مع الآخر لأنه منكمش على ذاته ثقافيا وقاصر على كل فهم ثقافي مقابل.

ففي الوقت الذي يصرح فيه بريكوجين و ميشيل سير وغيرهما، بأن التحديث الغربي شكل مأساة للغرب نفسه، نجد النخبة المثقفة في بلادنا تتشبث بالتجربة الغربية و تنادي باستلهام نموذج الحداثة وزرع كيانها على واقع أرضـــنا؛

والأكثر خطورة أننا حينما نتحدث عن الحداثة الغربية ومحاكاتنا لها، تجدنا نتمسك بالنماذج الأسوأ حظـــا في هـــذه المنظومة، كما هو واقعنا في المغرب العربي.

إن الاستعمار التقليدي المباشر أقل خطورة على قيمنا و كياننا من الاستعمار الثقافي الذي يفرض نظامه ورؤيتـــه وذوقه وقيمه وحضارته على حساب هويتنا وقيمنا وأخلاقنا...

يعد الانفجار المعرفي من الظواهر الأساسية والبارزة المميزة للواقع العالمي المعاصر؛ إنه الانتقال من مجتمع الإنتاج إلى مجتمع المعرفة، حيث تعطى أهميه قصوى للموارد البشرية على حساب الموارد المادية الأولية. والذي يثير الأسى أن أصحاب القرار في العالم العربي يتحدثون عن تضخم في الأطر وبطالة الطاقات الجامعية. إن هذا يعكـــس خلـــلا في أنظمتنا السياسية وفي اختياراتنا السوسيو ـــ اقتصادية و الثقافية.إن التعريف الجديد للتخلف هو العجز عـــن تفعيـــل الطاقات الإنسانية وحسن استثمارها".

خاتمة

" إن الحضارة الغربية، كما يقول Jean Christophe Rufin ، لا تقدم بديلا منافسا، إنما تقـــدم فقـــط إمكانية الخلاص (..) تستمد اليد السياسية الخفية في المجتمعات الديموقراطية، طاقتها من الخوف، وتتميـــز الحـــضارة الغربية بالقدرة على الانتعاش مما يعارضها، وهكذا تخلق في بعض الأحيان أعداءها وتساندهم سرا حتى تتمتع فيما بعد بسعادة الاستفادة من وجودهم ... لقد حلت الشيوعية بالسماء المكفهرة لبداية هذا القـــرن في الوقـــت المناســـب، لإحكام المراقبة الاجتماعية على المجتمعات الديمقراطية ... ويجب أن نسجل أن الجنوب يمثل "عدوا مناسبا"؛ بمعنى أنه يمثل بالنسبة للحضارة الغربية شريكا كله امتيازات ...حيث يتيح التهديد الذي يشكله الجنوب، الاستمرار في الجهد النووي وتنشيط البحث ...والإبقاء على القوات المسلحة قوية ... إن اليد السياسية الخفية تعمل للمحافظـــة علـــى النظام ولا تعبأ بتنمية الإنسان. فتشغيل الحضارة الديمقراطية لا يخضع لاعتبارات خلقية ولا إنسانية." [٢٩]

ورد في مطلع نص البيان الصادر عن "المؤسسة من أجل تنمية الإنسان": "إذا استمرت مجتمعاتنا طـــويلا وهـــي تعيش وتنمو بالشكل الذي تمارسه الآن، فإن الإنسانية ستدمر نفسها... إننا نعاني من ثلاث اختلالات كبرى: بـــين الشمال والجنوب، بين الأثرياء والفقراء داخل كل مجتمع، وبين الإنسان والطبيعة. وهي أزمات لا يمكن فصل بعضها عن بعض" [٣٠]. يقول موريس شوسودوفسكي: "يجب أن نعترف بأن النظام الليبرالي –الذي حول الإنسان والمجتمع إلى سلعة– قد أفلس، ويجب أن نعيد النظر في التعامل التجاري الدولي ونقيم سياسة لصالح الفقراء" [٣١].

وانبرى غير هؤلاء المفكرين ينددون بالليبرالية الهوجاء، ومنهم من ينادي باعتماد اقتصاد مزدوج يسمح بالمبـــادرة الفردية الخاصة مع تقييدها بتدخل الدولة، وغيرهم يرى ضرورة إقامة العلاقات الإنسانية على منظومة من القيم بدل المصلحة والنفعية الضيقة.

فالأزمة واضحة غير أن المجتمعات المعاصرة كما يقول ميشل بو: "لا تملك مشروعا شاملا للحياة إنما صار هدفها الأساسي هو التنمية" [٣٢] . ولا يمكن السعي وراء التنمية بشكل مستمر في عالم محدود الموارد.

لم يعد خافيا أن البشرية أصبحت، بسبب العولمة، تعيش على متن سفينة واحدة، يشترك ركابها في مصير واحد؛ وأنها اليوم مهددة بالغرق بسبب ما ترتب عن النموذج الغربي للحياة و التنمية من مخاطر بيئية وثقافيـــة ومعيـــشية و روحية، أضحت تتهدد الإنسان المعاصر في أصل كيانه، بل وفي بقائه. فلا يمكن لأي أحد أن يفكر في إيجاد حلـــول لنفسه بمعزل عن باقي ركاب السفينة؛ و هذا ما يضيف للمسلمين، علاوة عن إصلاح أحوال بلادهـــم، مـــسؤولية جديدة أصبحت معالمها أكثر وضوحا، والحاجة إليها أكثر إلحاحا؛ تتمثل في اقتراح مخرج على الإنـــسانية جمعـــاء، ينقذها من الغرق المحقق إذا لم تغير ما بنفسها. و لا مخرج لها اليوم إلا بالرجوع إلى القيم التي جعلها الله ســـبحانه و تعالى أساس الحياة الطيبة.

الهوامش :

١. كتاب تغريب العالم" ص ٨٠
٢. فشل التنمية من كتاب تغريب العالم لسيرج لا توش ـــ
٣. رجاء جارودي: تأملات حول الاقتصاد الإسلامي. مجلة المنعطف العدد ١١.
٤. يراجع في كتاب L'occidentalisation du monde, Serge Latouche كيف اعتمد مشروع تنمية الدول المستقلة، لإدامة استعمارها.
٥. تغريب العالم
6. La dictature libérale, Jean Christophe Rufin, Editions G.C Lattes 1994, p 234
٧. أنتقل ما بين سنتي ١٩٨٠و ١٩٩٠ من الدول الفقيرة نحو الدول الغنية،ما يقدر بـــ ١٥٠،٥ مليار دولار؛ وهو ما يعادل بالقيمة المجردة، ضعف ما خصص للنهوض بأوروبا ضمن مشروع مارشال.[لوموند ديبلوماتيك ١٩٧٢/٩]
٨. إن وعود الغرب بالثروة والإخاء قد تحولت بشكل واضح إلى فقر واجتثاث وتخلف ، ليس بشكل عابر وإنما بشكل نهائي.[عن "تغريب العالم" ص ٨٠]
٩. تغريب العالم

١٠. في يوم ٨٤/١٢/٣ خلف بمدينة بوبال الهندية، تسرب للغاز من معمل المبيدات Union Carbide التابع لمؤسسة أمريكية، ٦٦٠٠ قتيل،أو أكثر من ذلك بثلاثة أضعاف حسب المنظمات غير الحكومية، و٦٠٠ ٠٠٠ مصاب بأعطاب بليغة؛ ولازالت مادة سامة تدعى L'isocynate de méthyle تقتل ٥ أشخاص كل أسبوع. ورغم ذلك يعتبر إقامة هذه المعامل في الجنوب أمرا حيويا بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات. قال روبيرت كينيدي رئيس شركةUnion Carbide : تعتبر بوبال من التاريخ القديم الآن؛ و لم يؤثر حادث بوبال على قدرتنا التجارية.[لوموند ديبلوماتيك ، شهر٦/ ١٩٩٥]

١١. مدير سابق لـــ Institue For Food & Development Plicy.

12. Subir l'ajustement structurel. Manière de voir n°28

13. مجلة Autogestion/12/1998/N°26

١٤. يراجع في هذا الصدد كتاب L'horreur économique , Viviane Forrester, Fayard ,1996

١٥. نفس المرجع، ص١٢١.

١٦. جريدة الفيكارو ليوم ٢٨-١-٩٥.

17. Manière de voir n°32 p 47
18. Le monde diplomatique mai 95
19. Pour qui chantent les lendemains. Manière de voir n°28
20. Construire la paix. Manière de voir n°28

٢١. أورد هذا الكلام سيرج لاتوش في كتابه "تغريب العالم" ص ٧٢

٢٢. " الإسلام والعالمانية ، رؤية معرفية " ، د.عبد الوهاب السيري، مجلة "منبر الشرق العدد ٣، سبتمبر ١٩٩٦.

٢٣. مدير مجلة Futuribles

٢٤. مجلة Futuribles n° 35

٢٥. مدير الدراسات بمعهد الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية بباريس.

٢٦. لوموند ديبلوماتيك لشهر ١٩٩٢/١٢

٢٧. أورد هذا الكلام سيرج لاتوش في كتابه "تغريب العالم" ص ٧٢

28. Manière de voir n°28
29. La dictature libérale, Jean Christophe Rufin, Editions G.C Lattes 1994, 81
30. Le monde diplomatique avril 94
31. Dans la spirale de la dette. Manière de voir n°28
32. Le basculement du monde n°28